

معادلة التفوق في العلاقات الإيرانية - الخليجية

(توازن أم اختلال)

د. ايناك عبد السادة^(*) د. علي حسين العيساوي^(**)

المقدمة

تعتبر العلاقات بين دولتين أو أكثر عن نطاق واسع من المبادلات المتداخلة التي تؤثر وتتأثر بصنع القرارات ذات العلاقة بوضع السلم أو حالة الحرب. وعليه، فإن هدف دراسة هذه العلاقات هو السعي للحصول على معرفة عامة حول سلوك الدول الأطراف في هذه العلاقة، والأسهام في فهم الأحداث والقضايا الناشئة بينها عن طريق وسائل وطرق تحليل الافتراضات والوقائع السياسية.

وأساقاً مع ذلك، يصبح الكلام عن التوازن في معادلة العلاقات هذه، وبما يؤدي إلى توضيح خطوط التفوق لهذا الطرف على الطرف الآخر، يعني في أساسه وأبسط معانيه، تحديد مركزات هذا التوازن وفق المعطيات الحقيقية للمعادلة والتي تشكل القوة مكونها الرئيس، إذ يوجد في إطار أي علاقة بين دولتين أو أكثر معطى القوة الذي يُعدّ الإطار العام للأماكنات والقدرة والتأثير.

وعلى الرغم من التسليم بأن هذه المعطيات مترابطة فيما بينها، وتشكل بالحصلة كلاً متفاعلاً في ذاته، ومتداخلاً في حيثياته، إلا أن الحاجة للتمييز والفصل بينها تصبح ضرورية لتوضيح وتبسيط الصورة المنوي الوصول إليها عن واقع هذه العلاقات. وبناءً عليه، يجد الباحث نفسه مضطراً للقيام بعملية الفصل والتمييز، على الرغم من صعوبتها، إذ يشترط التحليل، في أصله الأولي والعام، الانطلاق من الجزئي، أو المفصل المكونة، إلى الكلي، لتسهيل عملية البحث.

وفيما يخص التوازن المفترض في العلاقات الخارجية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، يبقى تساؤل يدور في ذهن الباحث عما إذا كان بالإمكان، على صعيد المنهجية العلمية، الكلام عن توازن في هذه العلاقات بقدر ما تسمح به وسائل وأدوات الرؤية الحالية. فمما لاشك فيه أن متغيرات القوة المتضمنة في هذه العلاقات تتيح لهذا الطرف أو ذاك، بين الفينة والأخرى، هوامش للمناورة وتحقيق تفوق هنا أو هناك تبعاً لتأثير هذه المتغيرات سلباً أو إيجاباً على الطرف المقابل أو الطرف المعني.

من هنا توجب على الباحث الوقوف على عناصر القوة المنحة لكل طرف، والمدى أو النطاق الذي تمارس فيه هذه القوة، أو توظف عناصرها، لتحقيق التوازن لصالحه بالكيفية التي تمكنه من أحرار التفوق في معادلة التوازن المرجو من العلاقة. وعليه يحاول هذا البحث الوقوف على أهم عناصر القوة المتاحة لكل من إيران ودول الخليج الست، وقدرتها على تحويل هذه العناصر، الكامنة والمتاحة، إلى قوة فعلية تمارس من خلالها تأثيراً داخلياً وخارجياً يوضح تفوقها أو عجزها في مواجهة الطرف الآخر بأظهار مظاهر القوة بالشكل المؤثر في سير العلاقات بين الطرفين، أو في ظروف المنطقة ومكوناتها بشكل عام. من ثم يسلط البحث الضوء على أهم الاتجاهات المتوقعة التي يرى أنها ستسيطر على مستقبل العلاقات بين دول طرفي الخليج العربي، وأنعكاساتها وفق القوة المتاحة لهم والقدرة على توظيفها في معادلة التفوق بالتوازن أو الاختلال.

(*) كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد.

(**) كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين.

أولاً: مكونات أو عناصر أساس القوة.

من المسلمات في دراسة العلاقات الدولية لجوء الباحث حين دراسته للمؤثرات في علاقة دولتين أو أكثر إلى اعتماد أسلوب المقارنة بين عناصر القوة للأطراف ذات العلاقة بوصفها مؤشرات أو مدخلات لتسجيل الفوارق بينها بما يدعم تفوق طرف على آخر. وعلى الرغم من أن هذه العناصر لا تعبر عن قوة الدولة الحقيقية وقدرتها وتأثيرها على أو في الآخرين، إلا أنها تقدم، أحياناً، صورة تقريبية لها. وأهم عناصر القوة المؤثرة في العلاقات الدولية:

1- المعطيات الجغرافية من حيث المساحة والموقع والتضاريس.

2- السكان وما يتعلق بهم من توزيع ديموغرافي والتمكن من التعليم والقدرة الإنتاجية الاقتصادية.

3- الموارد الأولية المادية والطبيعية.

4- المعطى الاقتصادي من حيث مستوى النمو والتمكن من النقاثة وحركة التجارة.

5- القوة العسكرية المتمثلة بعدد القوات وتسليحها وجاهزيتها.

6- التجانس الداخلي والاستقرار السياسي.

7- طبيعة النظام الداخلي وكفاءة المؤسسات السياسية.

والملاحظ أن كل عنصر من عناصر القوة هذه يتغير باستمرار وتتغير طبيعة التفاعل بينها، مع الأفرار بأختلاف درجة وسرعة التغير من عنصر إلى آخر، الأمر الذي يدفع إلى تغير القوة ذاتها بتغير عناصرها، وتغير التفاعل بين هذه العناصر.¹ كما يؤدي هذا التفاعل إلى ظهور تقسيمات داخل التقسيمات، تدفع الباحث إلى الكلام عن مقاييس جديدة وقدرات كبيرة ومعطيات متجددة للعلاقات بين دولتين أو أكثر، والحديث عن تحول هذه العلاقات في ظل بروز قدرات وأمكانات غير اعتيادية ولاتقليدية لدى طرف أو بعض الأطراف الداخليين في علاقة من نوع ما، فيصبح من الضروري التركيز على هذه المقاييس لتحديد الفواعل الأساسية والمؤثرة على الساحة التي تجري فيها أو ضمنها هذه العلاقات، على الرغم من تقليدية هذه المقاييس في ظاهرها، إلا أن مضمونها وأبعادها تتجدد جذرياً نتيجة المتغيرات التطورات.²

ومن هنا يصبح التقييم النسبي لهذه العناصر وتقرير كيفية حدوث التفاعل بينها أمراً صعباً للغاية، وتحديد إذا ما أردنا تجنب الوقوع بأغلاط تقييم قوة الدولة كونها، (1) مطلقة لا نسبية، إذ أنها نسبية نظراً للدينامية والتغير اللذان تمتاز بهما علاقات القوى في المجتمع الدولي، ومن ثم تكون قوة الدولة غير ثابتة لأختلاف فاعليتها نتيجة تغير حجم قوة دولة أخرى، وإن كان حجمها هي ذاتها لم يتغير، وكذلك مكوناتها وعناصرها الأساسية. أو كونها (2) ذات طبيعة دائمة لا تتغير وتستمر

¹ - أ.د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 3، 2006، ص (206).

² - د. دعد بو ملهوب عطاالله، الثنائية الدولية والعالم المعاصر ما بين 1945 و 1990 / دراسة تاريخية سياسية جيوسياسية. مكتبة لبنان، بيروت، 1991، ص (16، 26 - 27).

في أدائها للدور نفسه تحت كل الظروف. أو تقويمها (3) بالتركيز على عامل واحد دون غيره من العوامل وفك الارتباط بينها، إذ يتوجب تحليل هذه العوامل وتقويمها مجتمعة في ضوء ما متاح عنها من حقائق ومعلومات.³

إلا أن صعوبة التقويم النسبي وصعوبة تجنب أغلاط هذا التقويم، لا تنفي أهمية دراسة هذه العوامل وعدّها أساسية في عملية التقويم هذه، وذلك كونها السبيل إلى معرفة:⁴

1- الأهداف التي تنشدها الدولة من سياستها الخارجية، وعلاقاتها مع غيرها من الدول.

2- الوسائل التي تستعين بها الدولة للمحافظة على مصالحها، وتحقيق أهدافها.

3- الثغرات والعيوب التي تحول دون تحقيق الدولة لأهدافها.

وبأسقاط هذه العوامل على التفاعلات بين إيران ودول الخليج العربية وفقاً للتقديرات والأحصائيات المعمول بها دولياً نلاحظ أن موقع إيران ودول الخليج، لا يتيح لأي واحدة منهم التفوق أحداها على الأخرى، إذ أن طرفي العلاقة كلاهما يتشارك بموقع متميز في منطقة هي ذاتها متميزة وذات ثقل جيوسراتيجي وجيوسياسي، ألا وهي منطقة الشرق الأوسط.

أما ما يتعلق بالمساحة الجغرافية، فنرى لإيران تفوق على دول الخليج العربية عدا السعودية التي تبلغ مساحتها 2,3 مليون كم² في حين تبلغ مساحة إيران 1,6 مليون كم². إلا أن التداخل يفرض نفسه بين العامل الجغرافي وعامل السكان، فالإتساع في حجم الدولة يمكنها من إيواء أكبر عدد ممكن من السكان بلا كثافة عالية، فالإتساع مع عدم وجود تعداد سكاني كبير يضعف من قوة الدولة.⁵ وفي هذه الحثية تتفوق إيران على دول الخليج العربية الست، بما فيها السعودية التي تفوقها في المساحة، إذ يبلغ التعداد السكاني لإيران 69 مليون نسمة، وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف سكان أكبر دولة عربية خليجية، وهي السعودية ذات الـ 26 مليون نسمة. وهنا تلعب الكثافة السكانية دور في التوزيع السكاني، إذ أن هناك الكثير من دول الخليج تتركز فيها الكثافة السكانية في مدن معينة دون سواها، الأمر الذي يشكل خللاً في توزيع السكان والكثافة السكانية للمدن. ففي الكويت تبلغ الكثافة السكانية 151 نسمة / كم²، وفي قطر 69، الإمارات 64، البحرين 987، عُمان 8,3، أما في السعودية فتبلغ 11 وفي إيران 42.⁶

ومع ذلك، لايعطي هذا التداخل تفوقاً لإيران إذا ما درسنا طبيعة تكوين هذه الوفرة السكانية. إذ تمتاز إيران بتعدد عرقي وأثني لايعطي لأي من المكونات أغلبية ساحقة على بعضها البعض، فالعرق الفارسي ذي الأغلبية ليس له إلا نسبة 51%

³- د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية / دراسة في الأصول والنظريات. منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط 5، 1987، ص (173، 195 - 196).

⁴- د. محمود خليل، العوامل المؤثرة في قوة الدولة. مجلة الدبلوماسية، العدد (11)، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، أبريل 1989، ص (74).

⁵- أنظر في ذلك مقلد، مصدر سبق ذكره، ص (175). و محمود خليل، مصدر سبق ذكره، ص (76).

⁶- كل الأرقام والأحصائيات والجدول التي نعتمدها في بحثنا مستقاة من The World Fact Book الذي يصدر عن CIA وعلى الموقع الإلكتروني:

<http://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/>

وموقع جامعة تكساس الأمريكية

rankorder/2147rank.html

http://www.lib.utexas.edu/map/middle_east.html

وتقرير التنمية البشرية لعام 2008، وموسوعة ويكيبيديا على الموقع الإلكتروني <http://ar.wikipedia.org>

من مجموع السكان. كما أنه لا يعطي تفوقاً لدول الخليج العربي الأخرى والتي تمتاز بدورها بتنوع عرقي وأثني يكاد في بعض الدول، كالإمارات وقطر والكويت، لا يعطي للعرب أغلبية، باستثناء السعودية التي تبلغ نسبة العرب فيها 90% من مجموع السكان. والجدول الآتي يوضح ذلك.

الدولة	المكونات العرقية والدينية
الكويت	45% كويتيين، 35% عرب غير كويتيين، 9% جنوب آسيويين، 4% إيرانيين، 7% آخريين. مسلمون 85% (سنة 70% وشيعة 30%)، ديانات أخرى 15% كمسيحيين وهندوس وغيرها.
قطر	عرب قطريون 40%، هنود 18%، باكستانيون 18%، إيرانيون 10%، آخرون 14%. مسلمون 77,5% (10% منهم شيعة)، مسيحيون 8,5%، آخرون 14%.
الإمارات	عرب أماراتيون 19%، إيرانيون وعرب آخرون 23%، جنوب آسيويون 50%، آخرون 8%. مسلمون 96% (منهم 16% شيعة)، ديانات أخرى (منهم مسيحيين وهندوس) 4%.
البحرين	بحارنة 62,4%، غير بحارنة 37,6%. مسلمون 81,2%، مسيحيون 9%، آخرون (يهود، بهائيون، لادينيون) 9,8%.
عُمان	عرب وبلوش وجنوب آسيويون وأفارقة. مسلمون أباضية 75%، مسلمون سنة وشيعة 25%.
السعودية	عرب 90%، أفروآسيويين 10%. 100% مسلمون، منهم 20% شيعة.
إيران	فرس 51%، أذري 24%، جيلاك ومازندراني 8%، كرد 7%، عرب 3%، لور 2%، بلوش 2%، تركمان 2%، آخرون 1%. مسلمون 98% (شيعة 89% سنة 9%)، ديانات أخرى منها زرادشتية ويهودية ومسيحية وبهائية 2%.

وكما هو معروف لدى دارسي السياسة الدولية والعلاقات بين الدول، إن مسألة تعدد الجماعات العرقية في دولة واحدة، لهو أمر يثير مشاكل تؤثر على استقرار الدولة ووحدتها نتيجة المطالبات السياسية لهذه الجماعات،⁷ كما حدث في البحرين والسعودية وإيران، ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى محاولة الانفصال. وقد عدّ كينيث بولاك الاضطراب الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي من القضايا الرئيسة التي تطرح تحدياً لأمن الخليج وتركه على مدى السنوات القادمة، أسوة بالبرنامج النووي الإيراني.⁸

ومن جهة ثانية يدفعنا التداخل بين عوامل قوة الدولة المؤثرة في علاقاتها مع غيرها من الدول، إلى الحديث عن ما تملبه مسألة التباين في حجم الدولة ومساحتها وعدد سكانها على العامل الاقتصادي وتوزيع الموارد. فمن الناحية الأولى يعطي الاتساع في الحجم الدولة المعنية وفرة وتنوع في الموارد الطبيعية،⁹ وتلعب هذه الحيثية دوراً كبيراً وفعالاً في مجال تطور

⁷ - د. سعد حقي، مصدر سبق ذكره، ص (154).

⁸ - Kenneth M. Pollack, Securing the Gulf. Foreign Affairs, vol.82, no.4, July-August 2003. P (2-4).

⁹ - د. مقلد، مصدر سبق ذكره، ص (175).

الدولة ومسيرة علاقاتها الخارجية في السلم والحرب، كما تحدد أوضاع المعيشة والرفاه للسكان.¹⁰ ومن المسلم به أن إيران ودول الخليج العربية الست تتقارب في نوعية الموارد الطبيعية التي تحوزها في أقليمها بغض النظر عن صغره أو كبره. فقد أعطاهم موقعها أهمية اقتصادية تتمثل بكونها مصدراً للموارد الأولية، وعلى وجه الخصوص إنتاجها وأحتياطيها النفطي الكبير، علاوة على الغاز الطبيعي، سواء أكان مرافقاً للنفط أو لا. والجدول الآتي يوضح ما تملكه هذه الدول من موارد طبيعية وتأثيرها في ميزان الصادرات والواردات.

الدولة	إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم) 2007	استهلاك النفط (مليون برميل في اليوم) 2006	صادرات النفط (مليون برميل في اليوم) 2005	أحتياطي النفط من الخزين العالمي (بليون برميل) تقديرات 2008	إنتاج الغاز الطبيعي (بليون م) 2006	استهلاك الغاز الطبيعي (بليون م) 2006	صادرات الغاز الطبيعي (بليون م) 2007	أحتياطي الغاز الطبيعي (بليون م) تقديرات 2008
الكويت	2,613	334,700	2,356	104	12,5	12,5	0	1,586
قطر	1,125	108,900	1,026	15,21	59,8	20,5	39,3	25,63
الإمارات	2,948	381,000	2,703	97,8	48,79	43,11	6,848	6,071
البحرين	48,610	32,830	238,000	124,6	11,33	11,33	0	92,03
عمان	758,600	69,100	593,700	5,5	24,1	11	13,1	849,5
السعودية	9,2	1	8,2	266,8	75,9	75,9	0	7,167
إيران	4,7	1,6	2,8	138,4	111,9	111,8	6,2	26,85

وإذا ما كان اقتصاد هذه الدول يتهم بالأحادية، فإن هناك بعض المحاولات للخروج من هذا نوع للاقتصاد، فنرى بعض من هذه الدول بدأت بحركة تصنيع وتجارة أضافت لها بعداً اقتصادياً جديداً أعطاهم دفعا لتكوين مورد اقتصادي إضافي، أثر بدوره في الناتج المحلي الأجمالي ونسبة نموه، علاوة على نصيب الفرد منه. وأهم المواد والبضائع التي تصدرها هذه الدول التمر واللؤلؤ والأسمدة الكيميائية والسمك والمنسوجات وبعض المعادن كالألومنيوم والستيل، والفسنق والسجاد بالنسبة لإيران.

¹⁰ - محمد عبد الله محمد الغامدي، الحدود السياسية كأحد مقومات الدولة. مجلة الدبلوماسية، العدد (9)، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ديسمبر 1987، ص (128 - 129).

الدولة	الناتج المحلي (بليون دولار أمريكي) 2008	نسبة النمو في الناتج المحلي الأجمالي 2008	الناتج المحلي الأجمالي للفرد (دولار أمريكي) 2008	الواردات من البضائع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) 2005	الصادرات من البضائع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) 2005	الصادرات الأساسية (% من صادرات البضائع) 2005	الصادرات المصنعة (% من صادرات البضائع) 2005	صادرات التقنيات المتطورة (% من الصادرات المصنعة)
الكويت	159,7	8,5	57,400	30	68	93	7	1,0
قطر	116,9	11,2	103,500	33	68	84	7	1,2
الإمارات	270	7,7	40,000	76	94	76	24	10,2
البحرين	19,68	6,1	37,200	64	82	93	7	2,0
عُمان	56,32	6,7	20,200	43	57	89	6	2,2
السعودية	467,7	4,2	20,700	26	61	90	9	1,3
إيران	382,3	6,5	12,800	30	39	88	9	2,6

وعلى الرغم من كبر المساحة وتنوع الموارد وكثرة السكان، وما يمثلته العامل الأخير من زيادة لنشاط هؤلاء السكان الإقتصادي، كونهم يمثلون قوة للإنتاج الإقتصادي¹¹، إلا أن الأهتمام بنوعية السكان عند النظر للسكان كعامل قوة من حيث نسبة الفئات الأوفر على العمل، إذ في بعض المجتمعات يمثل الأطفال والشيوخ النسبة الكبرى، وهم بالطبع لا ينتجون كالشباب¹²، لم يعد بالإمكان الفصل بين الإمكانيات الإقتصادية عن الإمكانيات البشرية، فقد أصبح قياس قدرة المجتمعات السياسية وتحديد موقعها مرتبط بقياس الثنائية البشرية الإقتصادية. وعلى حد تعبير جوزيف ناي، لا يمكن قياس القوة الإقتصادية، ببساطة بمقياس الموارد المادية، إذ تلعب الجوانب غير المادية دوراً مهماً أيضاً¹³.

والجدول الآتي يوضح البنية السكانية لإيران ودول الخليج العربية، والتي توضح كون مجتمعات هذه الدول هي مجتمعات فنية منتجة لأن نسبة السكان فيها للفئة العمرية من 15 - 64 هي العالية مقابل الفئات الأخرى. إلا أن مجتمعات دول الخليج تعاني من مشكلة تتمثل في أن معظم أفراد هذه الفئة هم من غير السكان الأصليين، إذ بلغت نسبة هؤلاء، والذين يشكلون حجم القوة العاملة، 53% وفقاً لأحصائيات عام 2006، بعد أن كانت لا تتجاوز 26% عام 1975. وقد أثر هذا

¹¹ - المصدر نفسه، ص (129).

¹² - د. محمود خليل، مصدر سبق ذكره، ص (79).

¹³ - جوزيف س. ناي، حتمية القيادة / الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية. ترجمة عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني، 1991، ص (31).

بالطبع على نسبة العاطلين عن العمل من السكان الأصليين. وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هذه الدول قليلة السكان، لذا فإنها تجذب اليد العاملة إليها خصوصاً في الوظائف والأعمال التي يرفض سكانها الأصليون مزاولتها.

الدولة	عدد السكان	المعدل السنوي	السكان من غير القومية	سكان بين	السكان	عدد	أجمالي	النسبة
	بالملايين	لنمو السكان	2009	و 64	أقل	بعمر	العاطلين	نسبة
	(2009)			15	65	عن	العاطلين	للمعمالة
				من	أكبر	العمل	من	الوافدة *
		(%)	15	(%)	(%)	(بالآلاف)	القوى	
		-1975	2009	2009	2009		العاملة	
		2005					2008	
الكويت	2,691,158	3,3	1,291,354	26,4	70,7	2,9	15	2,2
قطر	833,285	5,1	000	21,8	76,8	1,4	13	0,6
الإمارات	4,798,491	6,8	15,4% فقط	20,4	78,7	0,9	41	2,3
			مواطنون					
البحرين	727,785	3,3	235,108	25,9	70,2	3,9	16	15
عمان	3,418,085	3,4	577,293	42,7	54,5	2,8	53	15
السعودية	28,686,633	3,9	5,576,076	38	59,5	2,5	327	8,8
إيران	69,429,284	2,4	000	21,7	72,9	5,4	2,556	12,5
...								

* - هذه النسب مأخوذة من أحصائيات الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة لعام 2008.

وإذا ما كانت الثنائية البشرية الإقتصادية مقياس لقوة الدولة، فإن نوعية العامل البشري تؤثر في هذا المقياس من حيث مستوى التعليم والأختصاص والتقنية وكيفية التعامل مع أدوات الحضارة الحديثة، فشعب غير متعلم بشكل مقبول لا يتمكن من التنمية والتقدم التكنولوجي.¹⁴ والجدول الآتي يوضح مستوى التعليم وكل ما يتعلق به بالنسبة لدول الخليج وإيران.

الدولة	الأنفاق العام على التعليم	نسبة الالتحاق	معدل الإلمام	نسب الأمية	نسبة محو	الأنفاق على	العاملون في
--------	---------------------------	---------------	--------------	------------	----------	-------------	-------------

¹⁴ - د. سعد حقي، مصدر سبق ذكره، ص (150 - 154).

الأبحاث (لكل مليون نسمة)	الأبحاث والتطوير (% من الناتج المحلي الأجمالي)	الأمية للبالغين (% من عمر 15 فما فوق)	لدى البالغين (% من عمر 15 وأكثر)	بالقراءة والكتابة للبالغين من عمر 15 وأكبر (%)	الأجمالية بالمدارس لمختلف المراحل (%) 2005	كنسبة من أنفاق الحكومة الأجمالي	كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي	
...	0,2	93,3	6,7	93,3	74,9	12,7	5,1	الكويت
...	...	89,0	11,0	89,0	77,7	...	1,6	قطر
...	...	88,7	11,3	88,7	59,9	27,4	1,3	الإمارات
...	...	86,5	13,5	86,5	86,1	...	...	البحرين
...	...	81,4	18,6	81,4	67,1	24,2	3,6	عُمان
...	...	82,9	17,1	82,9	76,0	27,6	6,8	السعودية
1,279	0,7	82,4	17,6	82,4	72,8	22,8	4,7	إيران

ولكل عوامل القوة هذه مجتمعة تأثير في عامل آخر مهم من عوامل قوة الدولة، ألا وهو العامل العسكري. وتبقى مسألة أعداد الجيوش وعتادها وقدرتها على القتال أساساً في تقويم قوة وقدرة الدولة، على الرغم من التجديد والتطوير الحاصل في التقنية العسكرية التي لم تستطع إلغاء دور الجيش من حيث العدد والعدة. فالدول جميعها تعتمد في دفاعها عن ذاتها ومصالحتها على القوة العسكرية، أو، على أقل تقدير، التلويح بهذه القوة، ويتوجب عليها في الحالتين تأمين هذه القوة. فأغلب الإستراتيجيات العسكرية وأكثرها تطوراً مازالت تحفظ للقوة العسكرية التقليدية مكانة مهمة.¹⁵

ويظهر التداخل بين هذا العامل والعوامل من حيث كون عامل السكان له أهمية من الناحية العسكرية بعدة اتجاهات فالعدد السكاني الكبير ضروري في تكوين قوة عسكرية فعالة ويديم العمليات ويمدها برجال التصنيع والأمداد. كما أن البلد كثير السكان يصعب احتلاله والسيطرة عليه. كما ويؤثر النقص في التعليم كمياً ونوعياً على القدرة العسكرية.¹⁶ ومن ناحية أخرى يزيد الاتساع في حجم الدولة من قوتها بأعطائها بعض المزايا العسكرية،¹⁷ إذ يساعد على حماية منشأتها الحيوية بعيداً عن متناول العدو، ويعطيها ميزة التمتع بالعمق الإستراتيجي.¹⁸

وتتمتاز إيران، دوناً عن باقي دول الخليج بهذه الميزة. ففي معرض مقارنته بين ضرب العراق، وهو ذو قدرات وعوامل قوة أكبر مما لدى دول الخليج العربية الست، وضرب إيران، يرى بولاك أن ما حصل في العراق لا يصح في حالة إيران بالسهولة المتوقعة، فعدد سكانها يبلغ ثلاثة أضعاف سكان العراق، ومساحتها تبلغ أربعة أضعاف مساحته، كما تجعل تضاريسها

¹⁵ - د. دعد بو ملهوب، مصدر سبق ذكره، ص (170).

¹⁶ - د. سعد حقي، مصدر سبق ذكره، ص (150 - 154).

¹⁷ - د. مقلد، مصدر سبق ذكره، ص (175).

¹⁸ - د. محمود خليل، مصدر سبق ذكره، ص (76).

العسيرة العمليات العسكرية أشبه بالكارثة. الأمر الذي يجعل من خيار توجيه ضربة لإيران، خيار لا يقبل حتى التفكير فيه في معظم الظروف الاستثنائية.¹⁹

الدولة	الأنفاق العسكري بملايين الدولارات بالأسعار الجارية لعام 2007	الأنفاق العسكري (%) من إجمالي الناتج المحلي 2006	أجمالي القوات المسلحة (بالآلاف) 2007	واردات الأسلحة (ملايين الدولارات) 2003- 2007	الحصة المئوية من واردات الأسلحة على الصعيد العالمي 2003-2007	الترتيب بحجم الواردات العالمية 2003- 2007
الكويت	[4801]	5,3(4,09)	16	186	—	63
قطر	000	10	12	12	—	116
الإمارات	000	3,1	51	7467	7	3
البحرين	[570]	4,5(3,5)	11	149	—	68
عمان	[4101]	11,4(11,2)	42	591	1<	43
السعودية	35484	10(8,5)	225	1517	1	21
إيران	8618	2,5(4,6)	545	1168	1	27

ملاحظة: أخذت الأرقام من تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008 ، ومن الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي للتسلح ونزع السلاح لعام 2008، والصادرة ترجمته عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، تشرين الثاني 2008. وتعني [] تقدير المعهد. بينما تعني () الأرقام كما وردت في الكتاب السنوي. و < تعني 0,5 أو أكثر لكن أقل من 1.

لا يبتعد العامل العسكري المتضمن في العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي عن الإستراتيجية الأمريكية لأمن منطقة الخليج ذات الأهمية السوقية والعسكرية، المرتكزة على جملة عوامل أبرزها: التحكم في شبكة المعلومات الأمنية والعسكرية للمنطقة، تأمين صفقات التسلح وضمان عدم استعمالها ضد المصالح الأمريكية، ربط أمن الخليج بمنظومة الدرع الصاروخي الأمريكي، الأمر الذي يجعل موقف واشنطن يرتكز بشكل كبير على أخراج إيران من أي ترتيبات لقضية أمن الخليج، ومراقبة برامج تسليحها غير التقليدية وأحتوائها، وهي أمور تصب في دق أسفين بين إيران ودول الخليج، وتسهم في زعزعة الثقة بين الطرفين.²⁰ وقد أصدر مركز خدمة بحوث الكونغرس تقريراً هاماً عن بيع الأسلحة التقليدية إلى الدول

Pollack, op.cit, p (6).

¹⁹

²⁰ - رمضان عويس، إيران والخليج... نقلة نوعية رغم المحاذير. بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) موقع إسلام أونلاين 2001 www.islamonline.net

النامية ما بين 1998-2005، وأظهر التقرير أن الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط هي أكبر مستورد للسلاح في العالم. وذلك وفق الآتي:²¹

1- كانت الإمارات والسعودية والكويت الأكثر اعتماداً على الولايات المتحدة ما بين 1998-2001، إذ بلغت قيمة التعاقدات الإماراتية مع الولايات المتحدة 7 بليون دولار، مقابل 4,4 للسعودية، و 0,7 للكويت.

2- على الرغم من بقاء هذه الدول أطراف رئيسة في تعاقدات الأسلحة مع الولايات المتحدة ما بين 2002-2005، إلا أنها شهدت انخفاضاً ملحوظاً، إذ تراجعت قيمتها إلى 1,3 بليون دولار في حالة الإمارات، و 4,2 في حالة السعودية، وأقتصر الارتفاع على حالة الكويت لتصل إلى 2 بليون دولار، وحالة عُمان التي ارتفعت من صفر ما بين 1998-2002، إلى بليون واحد ما بين 2002-2005.

3- جاءت الإمارات والسعودية في مقدمة دول الأقليم المتعاقدة لشراء الأسلحة التقليدية ما بين 1998-2002، بقيمة 13,8 بليون دولار للأولى، و 5,7 بليون دولار للثانية. وظلت في مقدمة دول الأقليم من حيث قيمة التعاقدات ما بين 2002-2005، لكن حلت السعودية في الترتيب الأول بقيمة 8,9 بليون دولار، ثم الإمارات بالترتيب الثالث بقيمة 3,8 بليون دولار.

4- ومن بين الدول النامية العشر الأكبر من حيث قيمة التعاقدات الخارجية لشراء الأسلحة التقليدية ما بين 1998-2005 احتلت الإمارات الترتيب الثاني بـ 17,6 بليون دولار، وجاءت السعودية في الترتيب الرابع بـ 14,6 بليون دولار. ومن حيث عمليات النقل الفعلية أو التعاقدات المنفذة، جاءت السعودية والإمارات والكويت في مقدمة دول الأقليم، إذ بلغت قيمة الأسلحة المستلمة ما بين 1998-2001، 30,4 بليون دولار للسعودية، و 4,3 بليون للإمارات، و 2,4 بليون دولار للكويت. وبلغت قيمة الأسلحة المستلمة ما بين 2002-2005، 19,7 بليون دولار للسعودية، و 7,1 للإمارات، و 1,3 بليون دولار للكويت. ومن بين الدول النامية العشر الأكبر من حيث قيمة التعاقدات المنفذة بالفعل ما بين 1998-2005 احتلت السعودية الترتيب الأول، والإمارات الترتيب الرابع.

5- وسجل التقرير تعاقدات أخرى لهذه الدول مع روسيا، إذ كانت كل من الإمارات والبحرين وإيران أكثر دول الأقليم اعتماداً على التعاقدات الروسية ما بين 1998-2001، إذ بلغت قيمة التعاقدات الإماراتية مع روسيا 800 مليون دولار، و 300 مليون دولار في حالة إيران. ولم يحل انخفاض قيمة بعض التعاقدات مع روسيا ما بين 2002-2005، دون رواج هذه التعاقدات، إذ ارتفعت قيمة التعاقدات الإيرانية إلى 1,7 بليون دولار.

ولعل الأخبار المتناقلة في الصحف تعبر عن حقيقة الدور الأمريكي في مجال تسليح دول الخليج. فقد ذكرت صحيفة صنداي تلغراف البريطانية في عددها الصادر في 2007/2/11، أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي بدأوا ينفقون بإسراف على التسليح، في محاولة لتطويق التهديد الإيراني النووي الذي تروج له الولايات المتحدة بشكل ناجح، وأستعداداً لحرب محتملة بين طهران وواشنطن. فقد رصدت السعودية 50 مليار دولار لشراء مقاتلات حديثة وصواريخ كروز ومروحيات هجومية وأكثر من 300 دبابة جديدة، فيما خصصت الإمارات ثمانية مليارات دولار، منها ملياران لإنشاء فرقة للتدخل السريع، وستة مليارات لشراء بطاريات صاروخية دفاعية ومقاتلات وأنظمة إنذار مبكر، متوقعة أن تقوم الكويت والبحرين

²¹ - للاطلاع على تفاصيل التقرير راجع محمد فايز فرحات، الدول العربية أكبر مستورد للسلاح في العالم. تقرير واشنطن، الموقع www.taqrir.org

وقطر بإنفاق أموال طائلة على التسلح خلال الأشهر القليلة المقبلة. ونسبت الصحيفة إلى تيم ريبلي، محلل شؤون الشرق الأوسط في المجلة العسكرية البريطانية الأسبوعية جينز، قوله أن الدول الخليجية رصدت أكثر من 60 مليار دولار كميزانية إذا ما تم إبرام جميع صفقات التسلح التي يجري التفاوض بشأنها. ونقلت عن مصدر سعودي قوله إن هناك قلقاً بشأن النوايا الأميركية وشكوكاً إزاء حقيقة التهديد الإيراني، حيث يخشى الكثير من السعوديين من أن يأتي الأميركيون، الذين يشنون حملة إعلامية ناجحة ضد طهران، إلى المنطقة ويتسببوا بأذى كبير، ثم يغادروا مخلفين وراءهم أجواء يتعين علينا أن نعيش وسطها.²²

الدولة	نوع المساعدات	2005	2006	2007 (القيمة المطلوبة)
السعودية	مساعات صندوق التعليم والتدريب الحربي		24,000	20,000
	مساعات مكافحة تمويل الإرهاب	200,000	100,000	
	مساعات مكافحة الإرهاب	760,000		400,000
عمان	تمويل عسكري	19,8 مليون	13.8 مليون	14 مليون
	مساعات صندوق التعليم والتدريب الحربي	1,41 مليون	1.089 مليون	1.135 مليون
	مساعات أمن الحدود ومراقبة الصادات	400,000	300,000	325,000
البحرين	مساعات مكافحة الإرهاب	254,000	1,3 مليون	1,04 مليون
	تمويل عسكري	18,8 مليون	15,5 مليون	15,7 مليون
	مساعات صندوق التعليم والتدريب الحربي	649,000	650,000	640,000
الكويت	مساعات مكافحة الإرهاب	1,4 مليون	3,1 مليون	955,000
	مساعات صندوق التعليم والتدريب الحربي	814,000	840,000	20,000
	مساعات مكافحة تمويل الإرهاب		300,000	1,07 مليون
قطر	مساعات مكافحة الإرهاب	1,3 مليون	1,2 مليون	1,4 مليون
	مساعات مكافحة تمويل الإرهاب		300,000	
	مساعات مكافحة تمويل الإرهاب	284,000	810,000	1,05 مليون
الإمارات	مساعات مكافحة تمويل الإرهاب		300,000	
	مساعات أمن الحدود ومراقبة الصادات	250,000		230,000

المساعدات العسكرية والأمنية الأمريكية لدول مجلس التعاون الخليجي (دولارات أمريكية)

وهذه الأرقام هي كما وردت في تقرير هيئة (خدمات بحوث الكونكرس)، نقلاً عن تقرير واشنطن، نشر تحت عنوان "طبيعة مساعدات أمريكا العسكرية لدول الخليج.. وماذا تقدم في المقابل؟"، العدد 79، 7 أكتوبر 2006.

ثانياً: مظاهر القوة في تفاعلات التفوق.

²² نقلاً عن صحيفة السفير موضوع تحت عنوان "دول الخليج تتفق بأسراف على التسلح" في العدد 10623 الصادر في 12 / 2 / 2007.

تتأثر العلاقات بين الدول بأدراك القوة أكثر من تأثرها بقوة الدولة ذاتها،²³ أي التأثير بالقدرة على الفعل والتأثير، أكثر من العناصر التي تدخل في بناء القوة. ويتحقق هذا الإدراك بقدرة الدولة المعنية على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة تؤكد حقيقة أن القوة ليست هدفاً بقدر كونها وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير لتحقيق أهدافها. وتقوم هذه القدرة على أربعة أبعاد رئيسية يُعبر عنها بمظاهر القوة المتمثلة بالثقل "Weight" والنطاق "Domain" والمدى "Range" والمجال "Scope". ويرى كارل دويتش أن ثقل القوة هو الفكرة البديهية التي تراود الذهن حين التفكير بالقوة. ويتم التعبير عن ثقل القوة بمدى نفوذ دولة ما أو قدرتها على تغيير احتمالات نتيجة عملية ما.²⁴

ويعبر مدى القوة عن الفرق بين أعلى درجات الثواب وأسوأ درجات العقاب الذي يستطيع أي ممسك بزمام القوة منحه أو إيقافه على شخص داخل نطاق سلطته. بينما يعني مجال القوة مجموع أنواع وفئات العلاقات السلوكية، والأمور التي تخضع لها. أما نطاق أستعمال القوة فيعبر عن مجموعة الأفراد الذين يتغير سلوكهم بطريقة ملموسة عن طريق أستعمال القوة، بغض النظر عن نوع القوة المستعملة. وتملك بعض أنواع القوة نطاقات تجتاز الحدود القومية بطرق أخرى. وينطبق هذا الأمر على التعليم الدينية وعلى بعض الفلسفات العلمانية.²⁵ وفي شأن الدين يرى أحد الباحثين أن الدين هو أستمرار للسياسة، لكن بوسائل أخرى.²⁶

ويعدّ جوزيف ناي تحويل القوة من المشاكل الأساسية المتعلقة بالقوة. إذ لبعض البلدان مهارة أكثر من بلدان أخرى في تحويل مواردها إلى نفوذ فعال، وحين الأستطاعة من معرفة مهارة بلد ما في تحويل القوة، علاوة على معرفة ما يمتلكه من موارد القوة، يمكن التنبؤ بنتائج سياسته على نحو صحيح.²⁷

إن دراسة مظاهر القوة التي تتحكم في تفاعلات المعادلة لا بد لها من أدراك أن إحدى معضلات التخطيط الإستراتيجي تتمثل في تحديد نطاق الإقليم الذي تجري فيه هذه العلاقات وتجري تفاعلاتها معها وفق مشاهد تحدد بأطار ما متاح من موارد وتفاعلات الأقاليم وقواه المتأثرة بدورها بالمحيط الدولي وعوامل التناثر والتجاذب ما بين أطرافه. إذ لا تخرج هذه العلاقات عن كون أطرافها لها ثقل في التخطيط الإستراتيجي الأقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة ليس لدولها علاقات على القدر نفسه من التفاعل المتعلق بالارتباطات والتعهدات الإستراتيجية كما تحكم هذه العلاقات عوامل خارجية مؤثرة إلى حد بعيد. لذا يتحدد صانع السياسة في هذه الدول بجملة من المعطيات التي يتعامل معها وفق الحقائق المدركة على أرض الواقع الذي يسير باتجاهين: أحدهما يتعامل مع واقع هذه الدول من حيث المتغيرات الداخلية والآخر يتعامل مع ما تفرضه هذه المتغيرات من مسالك يتوجب ولوجها للتعامل معها بشكل إيجابي يحقق الأهداف الإستراتيجية المتوخاة من الولوج في هذه المسالك.

وعلى ضوء مجمل الأحداث التي وقعت في المنطقة، بات من الجلي أن المنافسة في منطقة الشرق الأوسط عموماً تقوم على ركيزتين هما السعودية وإيران، إذ يرى بعض المحللين الإستراتيجيين والأمنين أن كلا من الدولتين، وفي محاولتهما تحقيق

²³ - محمد الغامدي، مصدر سبق ذكره، ص (129).

²⁴ - كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية. ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983،

ص (43).

²⁵ - المصدر نفسه، ص (47-48، 55-56).

²⁶ - John B. Alterman, The Real Shi'a – Sunni Conflict. Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C, March 2007. www.csis.org/mideast

²⁷ - جوزيف ناي، مصدر سبق ذكره، ص (28-29).

مصالحهما، تسعيان لبسط نفوذهما في المنطقة ومواجهة صعود كل منهما. ويتمثل هذا السعي في بعدين: الأول استراتيجي قائم على اتباع إيران لأستراتيجية الاعتماد على النفس والأهتمام بقوتها في المنطقة، في حين ترتبط السعودية بعلاقات تعاھدية مع الغرب. أما البعد الثاني فهو بعد أيديولوجي يتوضح من سعي كلا الدولتين لتأكيد قطبيتها في العالم الإسلامي بالأنفاق الكبير لدعم الحكومات والحركات الإسلامية.²⁸

ويتركز التخطيط الإستراتيجي الأقليمي للمنطقة على التعامل مع قضايا عدة يتوضح من خلالها نقل القوة للدولتين. فقد أسهمت هذه القضايا، والتي حدثت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في وصول المنافسة بين الدولتين إلى أشدها، وأختلطت فيها الانتماءات المذهبية وبالحقائق الجيوستراتيجية، فأندلعت بين الطرفين حرب باردة تركز على العمل غير المباشر لا يقود إلى المواجهة المكشوفة.²⁹

أولى هذه القضايا هي سقوط طالبان في أفغانستان بعد الحرب التي شنتها أمريكا عام 2001، والذي شكل هزيمة كبرى لسياسة السعودية في المنطقة. وسقوط النظام في العراق، والذي كان يشكل، حسب وجهة نظر الرياض، مانعاً قوياً ضد رواج أيديولوجيا الشيعة الثورية، فشكل الحدثان تراجعاً في الدور الأستراتيجي والأيديولوجي للسعودية في المنطقة.³⁰ ومع تأثير الحدثان على توجهات الدولتين في المنطقة، إلا أن المسألة العراقية كانت الأكثر أعراءاً بالتدخل وأظهار مدى قوة الأطراف القائمة بفعل التدخل وثقلها على الساحة العراقية. ويشكل العامل الأمريكي هنا مفترقاً لهذه الدول. فبعض جيران العراق، كالسعودية والكويت، هم حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، وبعضهم، كإيران، ليسوا كذلك. مع ذلك فهم يتشاركون رؤية واحدة مفادها أن الخطط الأمريكية لمستقبل العراق والمنطقة تحمل مخاطر وتهديدات كثيرة، إلا أنهم يملكون وسائل إيقاف هذه الخطط.³¹

وأهم هذه الوسائل دعم تجار الحروب، الذين يبحثون عن حلفاء، من قبلهم، لكنهم سيعملون على ذلك من خلال وكلاء ينيبون عنهم، كتحاليف السعودية مع السلفيين، وتحالف إيران مع رجال الدين المتشددين الشيعة. والأسباب الرئيسة التي تدفعهم لدعم المتمردين والسماح لهم بعبور أراضيهم، هي أدراك هذه الدول أن ذلك يشكل طريق جيد للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتركههم وشأنهم بعيداً عن خطط الإصلاح ونشر الديمقراطية، وأرسال رسالة فحواها أن عراقاً مقسماً أو بدون حكومة مركزية سيكون مصدراً لعدم الاستقرار الأقليمي.³²

²⁸ - أحمد سامي عنتر، المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط. مختارات إيرانية، المجلد (9)، العدد (92)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مارس 2008. جميع منشورات المركز، عدا مجلة السياسة الدولية، مأخوذة من موقع المركز على الأنترنت:

www.ahram.org.eg/acpss

²⁹ - د. محمد عبد السلام، هل هناك حرب باردة بين العرب وإيران ؟ ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد (143)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، نوفمبر 2006.

³⁰ - أحمد سامي عنتر، مصدر سبق ذكره.

³¹ - John B. Alterman, Not in My Backyard: Iraq's Neighbors' Interests. The Washington Quarterly, vol.26, no.3, Summer 2003, p (149).

³² - Patrick Clawson, Iraq's Future: A Concept Paper. Middle East Review of International Affairs (MERIA), vol.10, no.2, June 2006, p (65 - 70).

والسبب الآخر لأظهار ثقل القوة هذا، هو رؤية دول الخليج أنه، ومع خروج العراق كموازن، فإن إيران غير مقيدة في محاولتها للسيطرة الإقليمية، وإذا ما كانت الكثير من هذه الدول تخشى من حرب تقودها الولايات المتحدة على مقربة منها ضد إيران، إلا أنها تحاذر أيضاً مما يمكن أن تفعله إيران غير المقيدة لأجبار جيرانها، وما يزعجهم أكثر، هو أن إيران أمبراطورية سابقة لها تاريخ طويل من الهيمنة الإقليمية.³³

وتُظهر إيران ثقل قوتها الذي يخيف جيرانها في ضفة الخليج المواجهة لضفتها من خلال دعمها لبعض الجهات كحزب الله. وقد أعادت حرب صيف 2006 بين حزب الله وإسرائيل جدلاً أيديولوجياً حول العلاقة الجيوبوليتيكية بين إيران وحزب الله. فخلال الحرب برز حديث عن محور إيران - حزب الله وحتى عن حرب بالنيابة في لبنان بين الولايات المتحدة وإيران. وبالنسبة للإدارة الأمريكية ومعظم المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، إن حزب الله خلق إيراني خطير يعزز مطامح طهران الراديكالية، ويشكل جزءاً متمماً لكتلة شيعية خطيرة ومتنامية في المنطقة. ويتشارك بهذه الرؤية قادة أنظمة سنية أوتوقراطية عربية من ضمنهم حكام دول خليجية كالسعودية.³⁴ وقد أسهم أنتصار حزب الله في حرب 2006 في أستمالة الشارع العربي وزاد من اعتبار حزب الله وإيران لديه، مقابل ارتباط حكومات المنطقة العربية الإستراتيجي والسياسي، وحتى الأيديولوجي، بواشنطن أثناء الحرب، الأمر الذي عدّه البعض خطأ كبيراً بأتباع واشنطن التي لم تقدم أي شيء لحلفائها.³⁵

مع ذلك، يبقى الدعم الإيراني لحزب الله والأرتباط الروحي له بإيران محكوماً بطبيعة القيادة الإيرانية، كونها متشددة أو أنفتاحية، الأمر الذي يجعل من حزب الله متخوفاً من السياسة البراغماتية الإيرانية التي قد تضحي بالحزب لأسباب سياسية، قد يكون ضمن إطار اتفاق مع الولايات المتحدة، على سبيل المثال.³⁶ كل هذا دفع الحزب إلى إيجاد مصادر دعم مالي مستقلة تنامت على مدى العقد المنصرم، لاسيما من التجار اللبنانيين الشيعة الأغنياء، ومن لبنانيي المهجر، على الرغم من أن الحزب ما كان ليوجد بشكله الحالي لولا الدعم الإيراني القوي، فقد تدرت قوات الحزب على يد الحرس الثوري الإيراني، سواء داخل لبنان أو داخل إيران نفسها، كما أمده الحرس الثوري الإيراني بالسلح.³⁷

وإذا ما كانت إيران تدعم حزب الله، فقد كسبت أوراقاً مهمة في فلسطين، فأنشأت إيران قوس التحالفات بين شعبة العراق وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين وسوريا، فأصبحت إيران لاعباً أساسياً في تفاعلات الساحة اللبنانية والعراقية، وكذلك الحال مع حماس في فلسطين، على الرغم من أن بعض الدول العربية لا تستقر على رؤية مشتركة بالنسبة للعامل الإيراني في

Alterman, The Real, op.cit.

-33

Graham E. Fuller, The Hizballah – Iran Connection: Model for Sunni Resistance. The Washington Quarterly, vol.30, no.1, Winter 2006-07, p (139).

-34

-35 أحمد سامي عنتر، مصدر سبق ذكره.

Ely Karmon, 'FIGHT ON ALL FRONT': Hizballah, The War on Terror, and the War in Iraq. Research Memorandum, no.45, The Washington Institute for Near East Policy, USA, December 2003, p (19).

-36

Fuller, op.cit, p (143).

-37

القضايا العربية.³⁸ مع ذلك تقترب إيران بقوة من الشأن الفلسطيني الداخلي بالتجاوب مع مواقف حماس تجاه إسرائيل. وما أقلق الرياض هو رغبة حماس في الحصول على مساعدات مالية من إيران التي رصدت، بالفعل، مساعدات مالية تقدر بـ 250 مليون دولار لتضعها تحت تصرف حماس. وسعت السعودية، حين تصاعدت الأزمة بين حماس وفتح، لحل هذه الأزمة لمواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، ولتثبيت مكانتها الإقليمية. وهي في هذا المسعى، وكما يرى بعض المحللين، تشترك في إستراتيجية غير رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبعض الدول العربية موجهة ضد إيران.³⁹

وبعد السعودية الطرف الخليجي الراغب في التوازن الإقليمي مع إيران والمرشح الأقوى لذلك، شهدت السياسة الخارجية السعودية نشاطاً ملموساً على الساحة الإقليمية يرجعه مراقبون إلى سعي المملكة لمواجهة الدور الإيراني المتنامي في المنطقة العربية، الأمر الذي يعدّه طلال العتريسي الخبير اللبناني في شئون الشرق الأوسط تغييراً طرأ على هذه السياسة التي كانت تتسم في السابق بالتكتم وعدم إعلان المواقف المباشرة على الرغم من اختراقها لقضايا عديدة سراً، كما كانت لها تحالفات غير معلنة، أصبحت الآن أكثر صراحة. نتيجة عوامل أهمها: انهيار النظام العراقي عام 2003، والذي خلف فراغاً سياسياً في المنطقة تزامن مع صعود الدور الإيراني بحجمها ونفوذها المتزايد الذي حال هذا النظام دون تغلغلها في المنطقة، وأنحسار الدور المصري على المستوى الإقليمي. ومحصلة ذلك أن بدأت السعودية الدخول بقوة على خط الأزمة العراقية واللبنانية والفلسطينية لعدم ترك الساحة للإيرانيين.⁴⁰

لكنهم عدّوا هذا الدور السعودي يشوبه بعض الارتباك. فعلى الرغم من محاولة الرياض أن تكون شريكاً في حل مشكلات إقليمية فإنها تقوم في ذات الوقت، على حد قولهم، بتعقيد بعضها:⁴¹

1- على الرغم من أن عام 2006 شهد مبادرات سعودية على الصعيد الإقليمي، لبنانياً لأحتواء الأزمة المستمرة بين الحكومة والمعارضة، والأسهام في إعادة أعمار ما دمرته حرب 2006. إلا أن الدعم الواضح الذي قدمته الرياض لحكومة فؤاد السنيورة في لبنان تسبب في زيادة حدة الأزمة بين الحكومة، التي تستقوي بالخارج، والمعارضة اللبنانية. كما أثر وصفها للمقاومة في لبنان فترة الحرب الاسرائيلية بأنها تغامر على موقفها من محاولة إيجاد حل للأزمة.

2- وفلسطينياً شهد العام 2007 تحركات ومبادرات سعودية الهدف منها وقف الاقتتال بين حركتي فتح وحماس، إلا أن التوافق مع الرئيس الفلسطيني وحصار حماس أثر على محاولات الرياض لرأب الصدع بين الجانبين.

3- عدم قدرة الرياض على التأثير في مجريات ما يحدث في العراق برغم محاولاتها التي تتسق فيها مع إيران صاحبة النفوذ الأكبر في البلد المهلهل. لذا يكون التحرك السعودي تجاه إيران، بعيداً عن المؤثر الأمريكي، هو تحرك ذاتي الدفع أنطلاقاً من المصالح السعودية في العراق وأهتمامها بعدم انتقال الفتنة الطائفية إليها. الأمر الذي يسبب لها نوعاً من الارتباك؛ إذ ليس بمقدورها أن تكون جزءاً من حلف أمريكي لضرب إيران؛ لأضرار ذلك بمصالحها، ومن ناحية أخرى لاتستطيع معارضة سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وهو ما يفسر توافق السياسة السعودية مع الأجندة الأمريكية في كل من لبنان

³⁸ - د. عبد الله الأشعل، إيران والخليج.. رؤية للمستقبل المنظور وأبعاده الإستراتيجية. بحث منشور على الشبكة الدولية (الإنترنت)، موقع أخوان أونلاين بتاريخ 18 / 8 / 2007.

³⁹ - أحمد سامي عنتر، مصدر سبق ذكره.

⁴⁰ - أحمد عطا، لمواجهة إيران.. السعودية تنشط إقليمياً. موقع أسلام أونلاين بتاريخ 2 / 2 / 2007.

⁴¹ - المصدر نفسه.

وفلسطين من جهة، وفتح السعودية لقناة حوار مع إيران من جهة أخرى برغم عدم تحييد واشنطن لذلك. ويرجعون ذلك الارتباك السعودي إلى وجود تيارين داخل النخبة الحاكمة السعودية يتنازعان وجهة السياسة السعودية، إذ يرى فريق ضرورة استقلال القرار السعودي عن الولايات المتحدة، وفريق آخر يرى في انسجام الموقف السعودي مع المصالح الأمريكية يحقق المصالح السعودية.

علاوة على ذلك تنشط إيران خارجياً في منطقة شهدت ولادة جمهوريات كثيرة من رحم تفكك الاتحاد السوفيتي، ولكثير من هذه الجمهوريات حدود مع إيران، علاوة على مشتركات أخرى، كاللغة والمذهب. ومن هذا التقارب ينشأ أقليم يسميه عبد الله النفيسي أقليم شمال غرب آسيا يمتد من أوربا والبحر الأسود غرباً إلى الصين والمحيط الهادئ شرقاً. وهو يرى أن أنتماء إيران لهذا الأقليم يمكنها من الانسحاب من النظام الفرعي للشرق الأوسط، إذ أن المقومات الإستراتيجية لهذا الأقليم من شأنها استيعاب كل نشاط إيران على كافة الصعد.⁴²

إن مجريات الأحداث في المنطقة توضح أمراً على قدر من الأهمية قد يكون الكثير من المراقبين قد فطنوا له، وهو أن الولايات المتحدة، وبعد تجربة حروب كثيرة في المنطقة، أصبحت عازمة على أن لا يكون في المنطقة قوة إقليمية تقوم على حساب المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

وبالعودة إلى تقسيمات مظاهر القوة عند دويتش، نراه يمد نطاق القوة لا إلى الخارج فقط، أما يجعل منه نطاقاً يشمل الداخل كذلك، فيعرفه بأتجاهين، يمثل الأول "مجموع الناس الخاضعين والطائعين لهذا النطاق"، ويعبر الثاني عن "المساحة الجغرافية التي تمارس فيها القوة على معظم السكان".⁴³

فهل لدول الخليج العربية مثل هكذا نطاق لقوتها السياسية ؟ إن المشاكل الهيكلية التي تعاني منها هذه الدول تضعف من مقدرتها على مواجهة التحولات التي شهدتها الأقليم منذ عام 1978، وقد حصر الأستاذ عبد الله النفيسي هذه المشاكل بثمانية: الأولى الندرة السكانية التي أدت إلى الاستعانة بالعمالة الخارجية، وبالطبع تجلب هذه العمالة معها مشكلات وحساسيات قد تطول حتى الولاءات السياسية. الثانية وجود فوارق إجتماعية وعنصرية وطائفية تعوق بناء مجتمع المؤسسات. الثالثة نمو طبقة متوسطة غير مندمجة بهيكل النظام لعدم وجود خطط وبرامج لاستيعاب هذا النمو. الرابعة شعور عام بالأغتراب السياسي وعدم ثقة بالمؤسسة الرسمية وأتجاهاتها العامة. الخامسة فساد شائع في الأوساط المتنفذة لجمعها بين الحكم والتجارة. السادسة العلاقة بين النخبة الخليجية والحكومات العربية. السابعة الهوية السحيقة بين التطور الإقتصادي والإقتصادي والمحافظة السياسية. الثامنة الخلافة في القيادة السياسية.⁴⁴ ومما لاشك فيه أن لهذه المشاكل انعكاسات لا يستهان بها على التفاعلات البينية الخليجية، كما لها تأثير على التفاعلات الإقليمية والدولية، مع الأقرار أن إيران تعاني من بعض المشاكل وأن كانت بدرجات متفاوتة.

ثالثاً: تفاعلات معادلة التفوق المحكومة بعناصر القوة ومظاهرها.

⁴² د. عبد الله النفيسي، إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والتبذ. مكان وسنة الطبع بلا، ص (35 - 37).

⁴³ دويتش، مصدر سبق ذكره، ص (49).

⁴⁴ ولمزيد من التفاصيل حول هذه المشاكل وتأثيرها على نطاق القوة السياسية لدول الخليج راجع د. النفيسي، مصدر سبق ذكره، ص (25 - 32).

وبناءً عليه، ولتصرفها كدول طبيعية تغلب مصلحتها الوطنية على كل شيء، فقد كانت العلاقات الإيرانية - الخليجية متباينة المواقف في بعض الجوانب، ومتلاقية في جوانب أخرى. وتصب نقاط الخلاف والإتفاق بمجملها في بوتقة الرؤية الإستراتيجية لطرفي العلاقة لمصالحه الوطنية ومكانته الإقليمية، إذ تلعب أعمدة هذه الرؤية دوراً فعالاً في التجاذب والتنافر ما بين طرفي العلاقات الإيرانية . الخليجية. ويمكن تلخيص هذه الأعمدة بثلاثٍ رئيسة هي:

1. تنمية القدرات الاقتصادية للبلاد.
 2. تحديث القوة العسكرية.⁴⁵
 3. التأثير الإيديولوجي على أطراف إقليمية أخرى قد لا تكون بالضرورة دول.
- وإذا ما كانت هذه الأعمدة الثلاث تتكامل مع بعضها البعض في رسم معالم السياسة الخارجية لكل من إيران ودول الخليج على المستويين الإقليمي والعالمي، فإنها من جانب آخر تسهم في تحديد ملامح وطبيعة هذه العلاقات ما بين إيران ودول هذه المنطقة. لذا تأرجحت هذه العلاقات ما بين نقطتي الإستمرار على تحسين ما تطور من العلاقات وفقاً لخطوط تماس إقتصادية وعلمية وثقافية وغيرها، ونقطة التغيير في مسارات هذه العلاقات نتيجة لهواجس متعددة قد يكون الهاجس الأمني والنووي متربعا على عرشها، الأمر الذي يهدد بتغيير أنماط التعامل ما بين هذه الدول.
- ويمكن هنا إدراج مسارات لتفاعلات إيرانية - خليجية تبعاً لما تفرضه المصلحة الوطنية المرتكزة على الأعمدة الثلاثة المذكورة آنفاً، ووفقاً لعناصر القوة ومظاهرها في يد كل دولة من هذه الدول، وهذه الاتجاهات هي:

1: تفاعل التوازن.

شهدت العلاقات الإيرانية . الخليجية إنفراجاً ملموساً بتولي الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي السلطة إثر فوزه في الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 1997، فمثلت هذه العلاقات أحد أبرز التفاعلات الإقليمية المرتكزة على إقامة شبكة من المصالح الإقتصادية والثقافية بين جانبي الخليج الراغبين في تحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة. وتجلّى الانفراج في تصاعد وتيرة التعاون بين دول الخليج وإيران وأبرز ملامحها الزيارات رفيعة المستوى التي تبادلها الجانبان وما تمخض عنها من توقيع اتفاقيات عدة في مجالات الإقتصاد والثقافة والأمن وغيرها، إذ أسهمت مشتركات عدة في هذا التقارب وأعطته دفع قوي نحو التعاون بدلاً عن التصادم.

وإذا ما كانت علاقات التعاون الإيراني . الخليجي قد أرتكزت في جل مفاصلها على العامل أو الجانب الإقتصادي، فإن حاجة حقيقية تبرز في هذا الإطار لتحديد طبيعة الدور الذي تؤديه، أو يمكن أن تؤديه، الأداة الإقتصادية في خدمة تنامي العلاقات بين جانبي الخليج، وفقاً لما تفرضه المتغيرات الحاصلة في المنطقة.

ولا بشكل العامل الإقتصادي لوحده مقترباً في العلاقات الإيرانية . الخليجية ومحركاً من محركات هذه العلاقات بل إنه يشترك مع محددات إقليمية ذات طبيعة سياسية ليخرج بمنظومة تفاعلية ذات أبعاد تكاملية تعطي لكل طرف من طرفي العلاقة رؤية متكاملة عما يجب أن يخطوه من خطوات لتحقيق أهدافه المتوخاة من العلاقة.

⁴⁵ - أحمد إبراهيم محمود، السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات. السياسة الدولية، العدد (111)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1993، ص (258).

فعلى سبيل المثال زادت أحداث الحادي عشر من أيلول وما تلاها من الأطاحة بالنظام العراقي واحتلال العراق من مخاوف دول جوار العراق من تعرضها لأضطرابات داخلية بسبب علاقتها القوية بالولايات المتحدة الأمريكية أولاً،⁴⁶ وثانياً من إمكانية تكرار التجربة مع دول أخرى في المنطقة الأمر الذي يطرح تهديداً لأنظمة المنطقة، من هنا بانته ملاحم التقارب في الرؤى بين ضفتي الخليج وزادت فرص التعاون.

ومع ذلك، فإن الحديث عن علاقات إيرانية - خليجية مؤسسية قوية، لا يستقيم باستمرار الخلافات الخليجية - الخليجية، وإن كانت متفاوتة الحدة، علاوة على إن الرابطة المؤسسية لدول الخليج، وهي مجلس التعاون الخليجي، لم تفلح دائماً في تخطي بعض هذه الخلافات، علاوة على عدم وجود رغبة مشتركة لدول المجلس في كل القضايا والمقترحات المطروحة.

أما على الجانب الإيراني، فإن عدم التنسيق بين الشعارات المتشددة والاتجاهات الحقيقية في السياسة الخارجية يؤثر سلباً على العلاقات مع دول الجوار الخليجي، إذ أن السياسة الخارجية الإيرانية بحاجة إلى تنسيق داخلي، لإن عدم التنسيق في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي يجعل السياسة الخارجية في الخارج مشوهة وغير موضع ثقة. لذا على إيران وضع مفاهيم جديدة، وتحديد الأهداف والإستراتيجيات، وتوسيع نطاق المشاورات الدبلوماسية والحوار في شتى المجالات، وإن كانت هذه المشاورات والمباحثات تتطلب المزيد من الوقت، لذا يتوجب عدم الإهتمام بالنتائج فقط على المدى القصير.⁴⁷

2: تفاعل الأختلال.

على الرغم من تحسن العلاقات بين غالبية دول الخليج وإيران في السنوات الأخيرة، إلا أنها أقتصرت على توقيع الإتفاقيات الإقتصادية والبروتوكولات الأمنية واللجان الثقافية، ولم يترجم هذا التحسن على مستويات أبعد ليشمل قضايا عالقة من شأنها الحيلولة دون تنامي العلاقات الخليجية - الإيرانية. وثمة الكثير من الملفات والقضايا العالقة التي تشغل جزءاً كبيراً من محور هذه العلاقات، وربما يكون في قمة هذه الملفات وفي مقدمتها مسألة أمن الخليج وما تخشاه إيران من تهيمش لدورها في الترتيبات الأمنية في المنطقة. وتشير التوترات المستمرة التي تشهدها منطقة الخليج إلى أن " أمن الخليج " كان على الدوام، وما يزال، يمثل مشكلة لأن دول المنطقة لم تصل في أي يوم إلى معادلة توازن تكفل تحقيق الإستقرار فيها، وذلك وفق الأنقسام الآتي:⁴⁸

1. أستبعدت دول الخليج العربية إيران عن إطار الأمن الجديد بعد أن تراجعت هذه الدول بعد حرب الخليج الثالثة 2003 عن دعوة "الأمن الجماعي" وأكتفت بتوقيع إتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإعطاء أولوية للبناء العسكري الذاتي لكل دولة إعتقاداً على الدعم الأمريكي، والسير نحو إقامة ما يسمى بـ "حزام أمني دفاعي" يحيط بدول المجلس.
2. ومقابل إفتقار السياسات الخارجية الخليجية لرؤية مشتركة لمفهوم الأمن الخليجي والتحديات التي تواجهها وآليات التعامل معها، تطرح إيران فكرة منظومة "الأمن الجماعي" بعدها أكثر الأساليب فعالية بالنسبة للترتيبات الأمنية الإقليمية في المنطقة والقائمة على أساس الأستقرار والإعتماد على الذات والإمتناع عن عقد أي إتفاقيات مع قوى خارج المنطقة، إذ تتبنى إيران

⁴⁶ - د. رضا سيمبر، الدبلوماسية الإيرانية والتطورات الإقليمية الجديدة في الخليج. أطلاعات سياسي إقتصادي (الأخبار السياسية الإقتصادية)، العدد (211 - 212)، يونيو - يوليو 2005/9/21.

⁴⁷ - المصدر نفسه.

⁴⁸ - محمد عز العرب، انتخاب أحمددي نجاد والقضايا العالقة في العلاقات العربية - الإيرانية. مختارات إيرانية، العدد (61)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أغسطس 2005.

مبدأ "أمن الخليج مهمة دول الخليج"، وهو الطرح ذاته الذي تبنته في مواجهة إعلان دمشق الذي أعطى لكل من سورية ومصر دوراً في أمن الخليج، وقد تراجعت عنه دول الخليج.

وإذا كان الخلاف في الرؤى حول أمن الخليج الذي تريده إيران خليجاً مغلقاً، بينما تفضل دول الخليج العربية خليجاً مرتبطاً بالمصالح الغربية، نقول إذا ما كان هذا الخلاف جوهري، فإنه من جهة أخرى يتضمن خلاف آخر يتعلق بالوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، وهو الأمر الذي ترفضه إيران، فيما ترى فيه دول الخليج الضمان لأمن الخليج. وإذا ما أستمّر هذا الخلاف، فإن العلاقات بين ضفتي الخليج لن تشهد انفراجاً.⁴⁹

وإذا ما كانت دول الخليج تستبعد إيران من ترتيبات الأمن في المنطقة، الأمر الذي يثير مخاوف إيران من تداعيات تهميش دورها وإستبعادها، فإن طهران من جهتها تعدّ القوة العسكرية الأداة الرئيسة التي تسعى من خلالها إلى المشاركة في أية ترتيبات للأمن القومي سواء في منطقة الخليج أو على مستوى الشرق الأوسط ككل.⁵⁰ لذا فهي تسعى لتطوير قدرتها العسكرية إلى حدٍ تحولت فيه إلى شأن عالمي بالغ الأهمية، ونالت حيزاً لا يستهان به في السجلات السياسية العالمية والإقليمية على حدٍ سواء. وربما كان إمتلاك إيران للقدرة وال سلاح النووي تطوراً بارزاً في هذا الشأن لما سيكون له من انعكاسات على الإستقرار الإقليمي والسياسة العالمية عموماً.

وعلى الرغم من كل التظيمينات حول الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني، إلا أن معظم البلدان الأخرى، وفي الوقت الذي تعترف فيه، وبدرجات متفاوتة، بحق إيران بموجب معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، بالحصول على تلك القدرة لأغراض إستخدامها السلمي لإنتاج الطاقة، تبدي قلقاً من أنها ما أن تتمكن من تخصيب اليورانيوم بدرجة عالية حتى يصبح بإمكانها، بل ومغرياً لها أيضاً، إنتاج أسلحة نووية في ظل أحساسها بعدم الأمان وإمكانية توجيه ضربة عسكرية لها.⁵¹

مع ذلك، فإن مسألة الفصل بين الإستعمالات السلمية للطاقة النووية والإستعمالات العسكرية مسألة لا يمكن البت بها والتأكد منها بسهولة. وفي هذا المجال يشير أحد الباحثين إلى وجود علاقة بين أمتلاك القدرة النووية وأمتلاك الأسلحة النووية وذلك بالاستناد إلى مقولتين رئيسيتين:⁵² تشير الأولى إلى وجود علاقة مباشرة بين إنتشار التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وإنتشار الأسلحة النووية في العالم، إذ يعتمد الجانبان المنشآت والتكوينات والمواد نفسها تقريباً، فلا توجد طاقة نووية سلمية وأخرى عسكرية، بل توجد طاقة نووية واحدة. بينما تؤكد الثانية على عدم وجود علاقة مباشرة بين أمتلاك القدرات النووية وإنتشار الأسلحة النووية. فالقدرة على إنتاج السلاح شيء وإنتاجه شيء آخر، مع إمكانية أن يجعل أمتلاك القدرة النووية من وتيرة إنتاج السلاح النووي، إلا أن العلاقة بينهما ليست أوتوماتيكية، فهناك عوامل وسيطة تحكم العلاقة بين القدرة

⁴⁹ - د. النفيسي، مصدر سبق ذكره، ص (41 - 42).

⁵⁰ - أحمد إبراهيم محمود، السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص (258).

⁵¹ - راجع في ذلك الملخص التنفيذي الذي أصدرته المجموعة الدولية للآزمات تحت عنوان Iran: Is there a Way Out of the Nuclear Impasse ? وهو منشور على شبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)

www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3976&1=6

⁵² - راجع رأي د. محمد عبد السلام في ندوة " إيران والنظام الدولي: سيناريوهات المستقبل " التي أقامها مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الإقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة، وعلى الموقع

www.siironline.org

والإنتاج تمارس تأثيرها على القرارات الخاصة بالاتجاه نحو إنتاج الأسلحة النووية أو الامتناع عن ذلك، أي بعبارة أخرى لا توجد علاقة مباشرة بين القدرة والقوة.

ومن هذا يتضح إن المحدد الرئيس هنا لا يتعلق بمفهوم القدرات النووية بأبعادها المدنية . التكنولوجيا المتصلة بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية، إنما بالعلاقة بين أمتلاك القدرات النووية وأمتلاك الأسلحة النووية، أي الأبعاد الإستراتيجية لحيازة القدرات النووية.⁵³

وأياً تكن طبيعة البرنامج النووي الإيراني والغرض منه، فلدى دول الخليج تصور قائم على أن تطوير القدرة النووية الإيرانية من شأنه أن يشكل عامل من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة وتعمق من جذورها، فعلى الرغم من رفض دول الخليج أمتلاك إسرائيل للسلاح النووي وأحتكارها له في المنطقة، وهو الأمر الذي يشكل نقطة إلتقاء مع الموقف الإيراني، إلا أن ميزان الحسابات الخليجية لا يَعدّ أمتلاك إيران للسلاح النووي بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام الحيازة الإسرائيلية، الأمر الذي يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي في الحسابات الإستراتيجية الخليجية، عامل تطور سلبي أكثر من كونه عامل إيجابي، ومن هذه النقطة تتعارض وتتقاطع مصالح دول ضفتي الخليج.⁵⁴

وتستند الرؤية الخليجية حول البرنامج النووي الإيراني إلى معطيات من شأنها، حسب هذه الرؤية، التأثير على إستقرار المنطقة. إذ يولد تنامي القدرة العسكرية الإيرانية، لاسيما النووية منها، خللاً في التوازن العسكري لصالح إيران، ويكرس حالة الخلل القائمة أصلاً في موازين قوى دول المنطقة، الأمر الذي يحفز إيران على فرض هيمنتها على المنطقة.⁵⁵ فحقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية، إذا ما أرادت التوجه نحو فرض الهيمنة، فإنها لن تسير نحو الشمال حيث روسيا، ولا نحو الشرق لوجود القوى النووية الآسيوية الكبرى المتمثلة بالهند وباكستان والصين، بل أن إمكانيتها للتمدد تسير نحو الغرب،⁵⁶ الأمر الذي سيطلق سباق تسلح نووي ليس في منطقة الخليج فحسب، بل في المنطقة العربية بأكملها، إذ ستجد الدول العربية للدخول في النادي النووي.

وقد ربط الكثير من المحللين السياسيين بين التصورات الخليجية وردود الفعل المتولدة عنها حول البرنامج النووي الإيراني والتصاعد المتأرجح في الأزمة الأمريكية . الإيرانية حول هذا البرنامج.⁵⁷ فقد لوحظ أن بعض التعليقات العربية على الأزمة النووية الإيرانية حذرت من مخاطر الطموحات النووية الإيرانية على العالم العربي، لاسيما دول الخليج. كما عمدت بعض التعليقات المقارنة بين الخطر الإيراني والخطر الإسرائيلي، مع إقرارها صراحة عدم تمثيل إسرائيل أي خطورة على العالم العربي بسلاحها النووي، وإن ما يجسد هذا الخطر بالفعل هو إيران، وتسوق هذه التعليقات حجة مماثلة للحجة الأمريكية

⁵³ - المصدر نفسه.

⁵⁴ - مصطفى العاني، الموقف المحتمل لمجلس التعاون الخليجي من ضرب المنشآت النووية الإيرانية. بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) بالتعاون مع مركز الخليج للأبحاث بتاريخ 2004/12/26 على موقع الجزيرة www.aljazeera.net

⁵⁵ - د. محمد سعد أبو عامود، العلاقات الخليجية - الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق، مختارات إيرانية، العدد (26)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، سبتمبر 2002.

⁵⁶ - أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد (62)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، سبتمبر 2005.

⁵⁷ - د. محمد السعيد أدريس، التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني. مختارات إيرانية، العدد (66)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يناير 2006.

القائمة على الادعاء بأن النظام الإسرائيلي نظام يتسم بالرصانة التي تمنعه من استعمال هذه الأسلحة، بينما يمكن أن يهدد نظام إيران الإسلامي المتطرف المنطقة بأستعماله الفعلي لهذه الأسلحة.⁵⁸

وتوضح الدور الأمريكي في هذه المسألة بالزيارة التي قام بها جون بولتون، المندوب الأمريكي السابق في الأمم المتحدة، لمنطقة الخليج مطلع عام 2005 حين كان مساعد لوزيرة الخارجية الأمريكي لشؤون ضبط أو نزع التسليح، إذ ذكر أن البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديداً لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مشير إلى أن دول الخليج تشارك الولايات المتحدة تخوفها هذا، وحاول إقناع هذه الدول بإعلان موقف علني صريح وقوي رافض للبرنامج النووي الإيراني ولبرنامج التسليح الإيراني وعده تهديداً للأمن والسلام الإقليميين.⁵⁹

وهذا ما دفع إلى القول إن الموقف الخليجي المطابق لذاك الأمريكي لا يخرج عن كونه مجرد أدوار مرسومة لدول الخليج المطلوب منها القيام به لإعطاء مبرر قوي ومساندة كبيرة لإحالة الملف الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن إستعداداً لسيناريو مشابه للسيناريو الذي أعدته الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن لضرب العراق.⁶⁰ ومما لاشك فيه أن دول الخليج العربية ترفض هذا السيناريو لأسباب عدة يمكن أجمالها بالآتي:

1. مع الأقار بوجود مصلحة لدول الخليج في التخلص من النظام العراقي السابق، سواء أعلنت ذلك أم لا، فإن الأمر يختلف مع الحالة الإيرانية التي يصعب معها التكهن بنتائج هذا العمل، سواء كان ضربة إستباقية أو عمليات عسكرية متصلة، إذ لن تكون دول الخليج بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال.⁶¹

2. وعوضاً عن سيناريو الضربة العسكرية، تطرح دول الخليج سيناريوهين أثبتن لحل الأزمة يتمثلان بالآتي:
أ. قدرة المجتمع الدولي على تفكيك البرنامج النووي الإيراني بالوسائل الدبلوماسية، وأعطاء دور محوري للمجتمع الدولي ممثلاً بمؤسسات الأمم المتحدة والوكالات الدولية، لتحقيق هذا الهدف عبر الوسائل غير العسكرية، وهو الأمر الذي يلتقي ويتمشى مع الموقف الأوروبي.⁶²

ب. العمل على قيام إتفاق أقليمي يشمل منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل"، وذلك بإستعارة التجارب الإقليمية الناجحة وتطبيق مبادئها على المستوى الإقليمي لتعزيز الإستقرار والأمن ودعم علاقات الثقة.⁶³

ومع التسليم بتلك القنوات، إلا أن دول الخليج الست لم تقرر "آلية واضحة" للتعامل مع قضية الملف النووي الإيراني حال تصعيدها.⁶⁴ فالأطراف الخارجية المعنية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ستلجأ إلى الخيار العسكري في حال فشل الخيارات الأخرى مع توفر ظروف خاصة تسمح بتبني هذا الخيار الوارد والجدي، وإن كان ليس حتمياً ولا وشيكاً، الأمر الذي يفرض على دول الخليج تبني فرضية "الخيار المؤجل"⁶⁵ والإستعداد وفق معطيائه.

⁵⁸ - السفير الدكتور عبد الله الأشعل، هل تهدد إيران النووية العالم العربي؟ بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) موقع أخوان أون لاين 2006/4/20.

⁵⁹ - أنظر في ذلك كل من كشك، مصدر سبق ذكره، ومحمد السعيد أدریس، مصدر سبق ذكره.

⁶⁰ - محمد السعيد أدریس، مصدر سبق ذكره.

⁶¹ - كشك، مصدر سبق ذكره.

⁶² - أنظر كشك، مصدر سبق ذكره. ومصطفى العاني، مصدر سبق ذكره.

⁶³ - مصطفى العاني، مصدر سبق ذكره.

⁶⁴ - كشك، مصدر سبق ذكره.

⁶⁵ - مصطفى العاني، مصدر سبق ذكره.

إن دول المنطقة بحاجة إلى تعريف جديد للهوية الإقليمية، الهوية القادرة على صياغة المصالح الأمنية والتصدي للتهديدات التي تستهدفها. ويمكن في هذا الإطار، ومن خلال سياسة بناء الثقة وإزالة التوتر، إظهار هوية موحدة إقليمياً، ومن ثم تحقيق أهداف دول المنطقة. لقد تسببت أجواء عدم الثقة في إضعاف التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف على نحو توجهت بعض دول المنطقة إلى قوى خارجية من أجل حماية أمنها القومي، ومن ثم فإن الحاجة إلى تفعيل التعاون بين دول المنطقة ببناء جسور الثقة وإزالة التوتر تبدو أكثر من ملحة لمواجهة الأخطار المحدقة بالمنطقة.⁶⁶

3: التفاعل المتأرجح بين الأختلال والتوازن.

لقد تمكن الخميني من توظيف الطابع العقائدي للثورة الإيرانية، بتقديم فكرته المسماة "الحكومة الإسلامية" على أساس ولاية الفقيه، مما أعطى الأولوية للعامل العقائدي في تكوين الدولة وسلوكها السياسي.⁶⁷ إلا أنه، وفي ظل الخضم الإقليمي المضطرب الذي أفرز العديد من التحديات التقليدية للسياسة الإقليمية لإيران، اضطرت طهران إلى أنتهاج سياسات بعينها دون النظر لطبيعة النظام الإسلامي الذي أسسته ثورة الخميني عام 1979. الأمر الذي دفع بتفاعلات إيران مع دول جوارها إلى الجمع بين التوتر والتقارب في آن واحد، وعادة ما تشهد هذه التفاعلات تقلبات بينة خلال أزمان وأوقات وجيزة.⁶⁸

وبعد موت الخميني عام 1989، وعلى الرغم من تأكيد علي خامنئي، المرشد الأعلى المُنتَصَب بعد خميني، على التمسك بنهج وخطى الخميني وتعاليمه وتعهده بتطبيقها بحذافيرها، إلا أن الرئيس الإيراني المنتخب وقتذاك هاشمي رفسنجاني أشار في خطاب توليه السلطة إلى ضرورة تخلي المتشددين عن نظرفهم وأن يتيحوا الفرصة أمام الإصلاحات الاقتصادية مع تأكيده على التمسك بمنهج المرحلة السابقة وأفكارها.⁶⁹

وهنا يمكن القول أن مبدأ "تصدير الثورة"، مع أنه يأتي كأساس للنظام الإيراني في عهد رفسنجاني، إلا أن وسائل تطبيقه قد اختلفت، إذ أُنْصَتِ الأسس البراغمية لحكومته بالمزج بين الأهداف الإيديولوجية والواقعية في رسم السياسة الخارجية دون التخلي عن الطابع الإيديولوجي المميز لها، وذلك باستعمال الأساليب غير المباشرة للنفوذ والتأثير مثل:⁷⁰

1. إنشاء مراكز ثقافية ودينية لتعميق الحوار وتوسيع المعلومات.
2. تقديم منح دراسية لطلبة بعض الدول الإسلامية.
3. مد الجسور مع المذاهب الأخرى وتطوير المفاهيم والتقاليد لتصبح نافذة ومؤثرة.

وقد توضح نهج التقارب والإصلاح بصورة أكثر في عهد الرئيس خاتمي بإتباعه حوار الحضارات كمبدأ لسياسته الأصلحية ومد الجسور مع دول الجوار خاصة دول الخليج العربي. ومع تولي الرئيس نجاد السلطة في إيران رأى البعض أن نهج الرئيس الجديد سيكون ذا تأثير سلبي كونه يمثل التيار المحافظ المتشدد الذي له ثقله في الساحة السياسية وهو يرى أنه،

⁶⁶ - د. سيمير، مصدر سبق ذكره.

⁶⁷ - عبد الهادي حسين علي المحمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران من سياسة الاحتواء الى المواجهة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، 2006، ص (42).

⁶⁸ - أحمد منيسي، تحديات السياسة الإقليمية لإيران في ظل احتلال العراق. مختارات إيرانية، العدد (40)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، نوفمبر 2003.

⁶⁹ - عبد الهادي المحمد، مصدر سبق ذكره، ص (45 - 46).

⁷⁰ - المصدر نفسه، ص (46).

وعلى الرغم من وجهة الاعتماد على مبدأ المصلحة القومية كأساس لرسم السياسة الخارجية، إلا أنها قد لا تتسجم مع إيديولوجيا النظام وخارجة عن روح المبادئ التي يقتضيها الالتزام الإيديولوجي بعقيدة الثورة.⁷¹ ومن الجدير بالذكر أن التقلبات بين التوتر والتقارب في مسارات التفاعل الإيرانية - الخليجية ذو صلة وثيقة بعاملين رئيسيين هما:

1. هيكل توزيع السلطة في إيران، وما يكتنف هذا الهيكل من صراعات سياسية عنيفة بين تيارى الإصلاحيين والمتشددين، ونفاذ الثاني في صنع القرار، إذ يخلق هذا الأمر أرتباكاً واضحاً في السياسة الخارجية الإيرانية ما بين اتجاه يرحح المصلحة القومية المجردة، وآخر يصر على صبغ السياسة باللون الإيديولوجي.⁷² ومن هنا يرى البعض إن تفعيل السياسة الخارجية لإيران، وفي القلب منها سياساتها الإقليمية، كان دائماً وسيبقى محكوماً بقضية تدعيم الجبهة الداخلية، إذ تشهد إيران صراعاً بين المحافظين والمعتدلين يستنزف الكثير من قدرات البلاد ويشغلها في كثير من الأحيان عن التعاطي مع واقعها الإقليمي.⁷³
2. تطور أزمة العلاقات الإيرانية - الأمريكية التي بلغت ذروتها بتفجير أمريكا قضية البرنامج النووي الإيراني وسعيها إلى رفع ملف هذا البرنامج من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن.⁷⁴ وحسب التصور الأمريكي لا تزال بعض العناصر المتشددة في الحكومة الإيرانية تتبنى سياسة تصدير الثورة وتبذل جهوداً لتطوير القدرات العسكرية الإيرانية تحقيقاً لهدفها الأعلى لتجعل إيران القوة المهيمنة، وهذا مما لا يتفق مع التوجهات الأمريكية في المنطقة،⁷⁵ ويؤثر، من ثم، على علاقات دول المنطقة مع إيران وتذبذبها ما بين التقارب والتوتر أو النفور.

لقد كان لهذين المتغيرين الدور الأساس في صياغة إيران لسياستها وموقفها تجاه دول الخليج، سواء كانت في شكل حرص على التنسيق والتعاون أحياناً، أو في شكل تراجع وتحسب شديدين عن إتخاذ مبادرات خلاقة نحو تطوير علاقاتها مع تلك الدول.⁷⁶

- ولأنصاف، لا يمكن أعفاء الجانب العربي، وداخله الموقف الخليجي بالطبع، من تذكية هذا التذبذب في العلاقات مع إيران، إنطلاقاً من خلفية التحالفات مع قوى خارجية أو تشدداً يظهر على الساحة السياسية الخليجية هنا أو هناك، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر، موقف الدول العربية من قضية ضرب إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضربة عسكرية إستباقية. ففي إطار الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وتفاقم مظاهره التي دفعت مراقبين إلى القول بأن احتمالات المواجهة العسكرية باتت عالية، أنقسم العالم العربي بين طهران وواشنطن وفق قاعدتين هما:⁷⁷
1. إتخاذ حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي موقفاً سياسياً من إيران.

⁷¹ - أحمد منيسي، مصدر سبق ذكره.

⁷² - المصدر نفسه، كذلك التفاعلات الإيرانية - العربية والإقليمية، التقرير الإستراتيجي العربي 2001، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002.

⁷³ - أحمد منيسي، مصدر سبق ذكره.

⁷⁴ - التفاعلات الإيرانية - العربية...، مصدر سبق ذكره.

⁷⁵ - عبد الهادي المحمد، مصدر سبق ذكره، ص (50).

⁷⁶ - التفاعلات الإيرانية - العربية...، مصدر سبق ذكره.

⁷⁷ - السفير د. عبد الله الأشعل، العالم العربي بين إيران والولايات المتحدة. مختارات إيرانية، العدد (80)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مارس 2007.

2. الجدل الدائر بشدة في العالم العربي حول صعود القوة الإيرانية وإنتهاجها سياسة إيديولوجية مندفعة نحو أهداف تصطدم بثوابت المنطقة العربية.

وبناءً على أنقسم الموقف العربي من الصراع الإيراني . الأمريكي إلى قسمين نجسدا في فريقين:⁷⁸ **الأول:** مؤمن بوجود مساعدة كل من يعادي الولايات المتحدة الأمريكية لأنها أساءت للعرب والمسلمين ومزقت العراق وتعرض لبنان للخطر وتساند إسرائيل مساندة تامة. ويقع بين ثنانيا هذا الفريق تيار يساند إيران لأن أستهدافها من قبل واشنطن منذ قيام ثورتها عام 1979 ما هو إلا محاولة لقتل إرادات الدول المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية. **والثاني:** يرى وجوب أن تكون مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية لإيران حاسمة حتى تسقط القوة الإيرانية التي صعدت على حساب الفراغ السياسي في العالم العربي.

إلا أن الدعاية الأمريكية والصهيونية، علاوة على بعض السياسات الإيرانية، قدمت إيران بشكل جعل هذا الفريق بدوره ينقسم لقسمين:⁷⁹ **الأول:** يرى أن الهجوم على إيران هو صراع على المصالح لا ناقة للعالم العربي فيها ولا جمل، وأن نتيجته في كل الأحوال سلبية بالنسبة للدول العربية. فلو تمكنت إيران من إلحاق الأذى بالولايات المتحدة الأمريكية، سترتفع أسهمها على حساب العالم العربي، لاسيما دول الخليج، أما في حالة هزيمة إيران فإن ذلك سيقضي على كل أمل في العالم العربي لإضعاف القوة الأمريكية التي سيطرت على مقاليد الحياة والأمور البسيطة في المنطقة العربية. **والقسم الثاني:** يتمنى هزيمة إيران على عدة مستويات لأنه يعتقد أن صعود القوة الإيرانية سيؤدي إلى أضرار فادحة في المنطقة العربية، لاسيما منطقة الخليج، إذ يعتقد أصحاب هذا الرأي أن إيران تسيطر على كل الشيعة في المنطقة لذا فهي تستطيع أن تحرك هذه الطائفة وقما تشاء ضد الأوطان التي ينتمون إليها، على أساس أن ولاء الشيعة في منطقة الخليج هي للأمام الأكبر في طهران وليس للحكام العرب في دولهم.

ومع عودة فكرة المد الشيعي إلى الظهور مرة أخرى في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق وإحتلاله وما تلاه من التخطيط لضرب إيران، فإن الأوراق الإيرانية والعربية على حدٍ سواء، قد أختلطت وأحدثت تضارباً في بعض الأحيان في التعامل الرسمي والشعبي للجانبين مع تلك المشكلة وسبل مواجهتها. إلا أن القراءة المتأنية لسيكولوجيا النظام الإيراني توضح الرغبة الإيرانية بالاحتفاظ بالخصوصية التي ينفرد بها نظام الجمهورية الإسلامية بعده النظام السياسي الوحيد في العالم الذي يعتمد نظرية ولاية الفقيه منهجاً له. فليس من مصلحة إيران إقامة نظام في العراق على غرار نظامها الإسلامي لما يمكن أن ينطوي على ذلك من أشغال منافسة مستقبلاً بين النظامين سيكون في الغالب لصالح النظام المفترض في العراق.⁸⁰

إن هذه المتغيرات المتداخلة في مجملها جعلت التفاعلات الخليجية . الإيرانية تخضع لحالة من الشد والجذب، وهذا الأمر ليس وليد الساعة إنما هو مستمر منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 بالتأرجح ما بين الصراع والتعاون، ويمكن في هذا السياق تقسيم الدول الخليجية تبعاً لأنماط علاقاتها مع إيران إلى ثلاث مجموعات:⁸¹ **المجموعة الأولى:** وتتمثل بالدول التي كان الطابع التعاوني غالباً على علاقاتها مع إيران. وتتنحصر هذه المجموعة في عُمان، إذ بالأمكان حصر قضايا الصراع بينها وبين إيران وتوقيات تأثيراتها.

⁷⁸ - المصدر نفسه.

⁷⁹ - المصدر نفسه.

⁸⁰ - محمد عباس ناجي، ماهي حقيقة " المد الشيعي " الإيراني في العراق؟ ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد (122)،

مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، فبراير 2005.

⁸¹ - محمد عز العرب، مصدر سبق ذكره.

المجموعة الثانية: وتضم الدول التي غلب الجانب التصارعي على علاقاتها مع إيران، ويأتي في مقدمتها السعودية والإمارات، وأفترنت كل محاولة للأنفراج برد فعل مضاد أو متبوعة به من هذا الطرف أو ذلك.

المجموعة الثالثة: وتشمل دولاً مثل الكويت والبحرين التي خضعت سياساتها إزاء إيران لعوامل مثل المكانة الإقليمية المتباينة لدول منطقة الخليج، والحسابات الدقيقة لتوازنات القوة فيما بينها، وهو ما دفعها إلى أنتهاج سياسة متوازنة تجاه الدول الإقليمية الأكبر وهي إيران والعراق والسعودية.

الخاتمة.

لابد لدراسة عمليات التفاعل بين أطراف عدة من أدراك أن إحدى معضلات التخطيط الإستراتيجي تتمثل في تحديد نطاق الإقليم الذي تنتوجه له هذه الدراسة، ومعرفة الكيفية التي تجري بموجبها هذه التفاعلات وفق مشاهد تحدد بأطار النظام الداخلي وفواعله، وتفاعلات الإقليم وقواه المتأثرة بدورها بالمحيط الدولي وعوامل التناظر والتجاذب مابين أطرافه. مما لا شك فيه إن عملية التفاعل في العلاقات بين مجموعة من الدول، وصنع السياسة الخارجية لأي دولة من هذه الدول، مهما كانت صغيرة أو كبيرة، ذات تفاعلات إقليمية أم دولية، مؤثرة أم غير مؤثرة، هي عملية ليس من السهولة أدراكها إنما تبين الدراسة والتحليل الموضوعين أنها عملية معقدة ومتشابكة يتداخل فيها الداخلي والخارجي، الفردي والمؤسسي، كما تتأثر بعملية يتطلب منها وضع تصور إستراتيجي واقعي وموضوعي بالمحددات الداخلية للدولة المعنية، بالقدر ذاته تأثيرها بالمحددات الخارجية المعنية برسم خط سير هذا التفاعل وما ينتج عنه من تحديد معالم السياسة الخارجية الموجهة نحو دولة أخرى ترسم سياستها الخارجية وتحدد نقاط التقارب والتباعد معها وفق معطيات الواقعين الداخلي والإقليمي، بل وحتى الدولي.

ولا تخرج المعادلة التفاعلية بين إيران ودول الخليج العربي الست المواجهة لإيران في الضفة المقابلة عن هذه المعادلة. فالمعادلة هذه تسلك مسالكها في منطقة ليس لدولها علاقات على القدر نفسه من التفاعل المتعلق بالأرتباطات والتعهدات الإستراتيجية، كما تحكم هذه العلاقات عوامل خارجية مؤثرة إلى حد بعيد. كما يتحدد صناع السياسة الخارجية بجملة من المعطيات التي يتعاملون معها وفق الحقائق المدركة على أرض الواقع الذي يسير باتجاهين: أحدهما يتعامل مع الواقع

الداخلي من حيث المتغيرات الداخلية، والآخر يتعاطى مع ما تفرضه هذه المتغيرات من مسالك يتوجب ولوجها للتعامل معها بشكل إيجابي يحقق الأهداف الإستراتيجية المتوخاة من السياسة الخارجية.

وبناءً عليه، كانت معادلة التفاعل بين دول ضفتي الخليج العربي محكومة دوماً بالموثرات أو المحددات الإقليمية والدولية، ثم أضحت أنماط التفاعل متأرجحة بين نقطتي التقارب والتباعد تبعاً للوضع الإقليمي وأنعكاسات الواقع الدولي عليه، بالأطلاق من ماهية القضية المراد قراءة تأثيراتها على وتأثرها بحركة التفاعل المتأرجحة أصلاً ما بين تلك النقطتين، وما تطرحه من احتمالات الانتقال بالعلاقة من مستوى إلى آخر، تبعاً للتفاعلات الإقليمية لدول المنطقة مع المتغيرات الدولية والمنطقة من علاقات هذه الدول مع القوة المهيمنة على الساحة الدولية وتحالفاتها معها.

ومن هنا يمكننا القول أن إيران تتحرك في ساحة إقليمية بدأت تقدم لها فرصاً أوسع للمناورة، فهي كدولة إقليمية لها ثقلها في التخطيط الإستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط، خطت منذ سنوات خطوات ناجحة عادت لها الطريق لتكون فاعلاً إقليمياً رئيساً، وأوصلت رسالة للأخريين بحتمية وضع هذا الفاعل في جميع حسابات التوازن الإقليمي.

وإذا أردنا الدقة، يمكن ملاحظة ذلك بوضوح، فقد تنوعت وتداخلت القضايا الإقليمية التي أضحت لإيران فيها دوراً لا يمكن التغاضي عنه، كما أنها أستفادت منه بما يحقق رؤيتها الإستراتيجية والسياسية التي رسمتها للمنطقة. وكانت هذه القضايا أوراق مهمة في يد إيران توظفها متى نشاء للتأثير على البيئتين الإقليمية والدولية، إذ أثبتت إيران براعة في التعامل مع هاتين البيئتين بما يصب في ترسيخ مكاسبها التي حازت عليها من خلال ارتباطها بهذه القضية أو تلك.

وهكذا أستفادت إيران، من برنامجها النووي، ونفوذها في العراق، وصعود حماس للسلطة، والعدوان الإسرائيلي على لبنان الذي كان أختبار لعلاقة إيران بحزب الله وللتحالف مع سوريا. كما فتحت إيران قنوات اتصال مع تركيا وأشترك الجانبان في عمليات عسكرية ضد الأكراد، وأتجهت أيضاً إلى السودان معلنة عن أستعدادها لتزويدها بالتكنولوجيا النووية.

وإذا ما كانت الرؤية الإيرانية الإستراتيجية طويلة المدى تقوم على ضرورة بناء قوة يعتد بها في الإقليم، ولكنها القوة بمفهومها الشامل متعدد الأبعاد ومتكامل الأدوات، بالأعتماد على أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية بل وعلمية أيضاً، حيث إنها جادة في تطوير البعد العلمي والتقني والبحثي لتدعيم مكانتها، ليس فقط في إعلاء القوة العسكرية بل لتغيير موازين القوة بمفهومها الشامل وإعادة ترتيب وضع إيران على الخريطة الإقليمية ومن بعدها الدولية.

فإن صفة الخليج الأخرى واجهت عقبات في عملية تشكيل القوة ذاتها حالت دون تطويرها أو إتمامها على النحو المطلوب، تمثلت بمحاولة بعض الأطراف الخليجية القوية السيطرة على القوة وجعلها شبه تابعة لها تماماً. الأمر الذي أثار حفيظة وخشية دول الخليج، كل دولة من الأخرى، خاصة في ظل التفاوت القائم بينها في رصيد عناصر القوة الشاملة مثل عدد السكان، الوضع الإقتصادي، الموقع الجغرافي، فضلاً عن تفاوت أكثر وضوحاً في النقل السياسي وحجم الدور الإقليمي.

وقد كشف أحتلال العراق للكويت عام 1990 عن ضعف شديد في مرتكزات القوة، لاسيما العسكرية، لدول الخليج العربي، كما برهنت عدم حيازتها من مصادر القوة غير مورد النفط وعائداته، فهي تبقى عاجزة عن الدفاع عن أراضيها

ومصالحها، الأمر الذي يبرهن على عدم قابليتها للتحول إلى قوة عسكرية تكفل الحد الأدنى من الأمن. فما كشفتته الأزمة بشكل سافر هو هواجس الدول الخليجية من بعضها البعض، لأن الأمر يخضع لسيادة كل دولة، من ثم ليس من الوارد بحال أن تكون لدى أية دولة خليجية رغبة حقيقية في وجود تعاون حقيقي مع بقية الدول الخليجية، وعدم رغبتها تتبع من شعورها بأن هكذا تعاون ينتقص من مكانتها وثقلها النسبي، وليس من الوارد أن تتفق دول الخليج على مشتركات تصب في صالح تدعيم قوتها مقابل إيران.

ويعود السبب في ذلك إلى حقيقة واضحة للعيان تتمثل في كون القرار الخليجي ليس قراراً داخلياً خالصاً، بل أن دول الخليج تبني سياساتها وإستراتيجياتها بناء على معطيات متأثرة بوضوح بضغوط خارجية تتوزع على ثلاثة مستويات: داخلية، إقليمية، عالمية. ولا توجد أية مؤشرات على قدرة هذه الدول على تبني قرار خليجي موحد بعيداً عن هذه المؤثرات.

إن، في خاتمة الأمر لا يسع الباحث بعد رصد عوامل القوة ومظاهرها لدى دول ضفتي الخليج العربي، إلا الوقوف على حقيقة مؤداها أن إيران، وخلافاً لجيرانها على الضفة الأخرى، دولة إقليمية تسعى لإنهاء خصومها الإقليميين والدوليين بكافة السبل المتاحة، فهي تتحرك على جميع الأصعدة وفي كل الاتجاهات متى أمكن لها ذلك، معتمدة على وحدة في القرار ووحدة في التخطيط الإستراتيجي، على العكس تماماً من دول الخليج التي تمتاز بالتابعة للغرب، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يجعل من وحدة القرار في المؤسسة التي تضم هذه الدول، وهي مجلس التعاون الخليجي، أمراً مستبعداً إلا في حالة موافقته التوجه الأمريكي. أي ليس هناك من أجماع لهذه الدول يمنحها تعاوناً يصب في رجحان كفتها في ميزان التفوق مع إيران.

أما إذا أخذنا دول الخليج فرادى، فالأمر يصب لصالح إيران على نحو أكبر. فهو أمر من شأنه ترتيب أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، في ظل الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بما تمثله من مصالح للقوى الإقليمية والدولية وتقاربها أو تقاطعها مع تلك الدول، التي تعمل إيران على تحقيقها على أرض الواقع كمقتربات إستراتيجية لأهداف سياستها الخارجية. وهكذا تثبت إيران وواقعها الإقليمي، أنها دولة ذات قوة جيوسراتيجية وجيوسياسية لها ثقلها في ترتيبات المنطقة على كافة الأصعدة.